مؤشرات تعميم التعليم الأساسي في مصر في ضوء الأهداف الدولية للتنمية المستدامة

إعداد

أ/ فرج رجب فرج أبو سليمان

إشراف

أ.د./ نادية حسن السيد

أستاذ التخطيط التربوي بقسم أصول التربية

كلية التربية – جامعة بنها

أ. د./ أحمد غنيمي مهناوي

أستاذ أصول التربية بقسم أصول التربية

كلية التربية – جامعة بنها

د./ إلهام محمود مرسي

مدرس أصول التربية – كلية التربية – جامعة بنها

بحث مشتق من الرسالة الخاصة بالباحث

مؤشرات تعميم التعليم الأساسي في مصر في ضوء الأهداف الدولية للتنمية المستدامة

إعداد

أ/ فرج رجب فرج أبو سليمان

إشراف

أ.د./ نادية حسن السيد
أستاذ التخطيط التربوي بقسم أصول التربية
كلية التربية –جامعة بنها

أ. د./ أحمد غنيمي مهناوي
أستاذ أصول التربية بقسم أصول التربية
كلية التربية –جامعة بنها

د./ إلهام محمود مرسي
مدرس أصول التربية –كلية التربية –جامعة بنها

المستخلص

لقد تزايد الاهتمام بالتعليم في الآونة الأخيرة نظرًا لاعتباره الركيزة الأساسية للتنمية المستدامة. وحيث أن التعليم الأساسي يعد أهم مراحل التعليم؛ لذا أصبح التعليم الأساسي حقًا إنسانيًا وواجبًا علي الدول تعميمه وتوفيره للجميع. وتأكيدًا لذلك جاء هدف تعميم التعليم الأساسي ضمن الأهداف التنموية للألفية الثالثة.

من هنا جاء اعتراف مصر بأهمية تعميم التعليم الأساسي، إلا أن تحقيقه لا يزال يشكل تحديًا نظرًا لعدم قدرة النظام التعليمي علي استيعاب جميع الأطفال في سن التعليم الأساسي أو الاحتفاظ بهم حتي إتمام تلك المرحلة أو إكسابهم مهارات القراءة والكتابة الأساسية.

ولضمان تحقيق تعميم التعليم الأساسي فمن الضروري تحديد المؤشرات المستخدمة في تقييم التقدم نحو تحقيق تعميم التعليم الأساسي، ولذا يسعي البحث الحالي نحو التعرف علي المؤشرات المستخدمة لقياس التقدم نحو تحقيق تعميم التعليم الأساسي في مصر في ضوء الأهداف الدولية للتنمية المستدامة. وذلك من خلال المحاور الآتية:

- **المحور الأول:** يتضمن التطور التاريخي للأهداف التنموية للألفية وصولاً إلي الأهداف الدولية للتنمية المستدامة.
- **المحور الثاني:** ويتمثل في التعرف علي واقع تعميم التعليم الأساسي في مصر من خلال المؤشرات المستخدمة في قياس التقدم نحو تحقيق تعميم التعليم الأساسي
- **المحور الثالث:** ويشمل انعكاس الأهداف الدولية للتنمية المستدامة علي تعميم التعليم الأساسي.

الكلمات المفتاحية: تعميم التعليم الأساسي، أهداف التنمية المستدامة.

INDICATORS OF UNIVERSALIZATION OF BASIC EDUCATION IN EGYPT IN THE LIGHT OF THE SUSTAINABLE DEVELOPMENT GOALS

Abstract

Attention to education has increased in recent times, as it is considered the main pillar of sustainable development, and that basic education is the most important stage of education. Thus basic education has become a human right and a duty of states to generalize and provide it to all. In affirmation of this, the goal of achieving universal basic education came within the development goals of the third millennium.

Hence, Egypt's recognition of the importance of mainstreaming basic education came from, but achieving it remains a challenge due to the inability of the educational system to absorb all children of basic education age or keep them until they complete that stage or provide them with basic reading and writing skills.

In order to ensure the achievement of universal basic education, it is necessary to define the indicators used in assessing progress towards achieving universal basic education, and therefore the current research seeks to identify the indicators used to measure progress towards achieving universal basic education in Egypt in the light of international goals for sustainable development. And this is through the following axes:

The first axis: includes the historical development of the Millennium Development Goals to reach the international goals of sustainable development.

The second axis: is to identify the reality of universal basic education in Egypt through the indicators used to measure progress towards achieving universal basic education.

The third axis: includes the reflection of the international goals for sustainable development on universal basic education.

Key words: Universalization of Basic Education- The Sustainable Development Goals.

مقـــدمـــة:

لا تختلف الدول النامية عن الدول المتقدمة في اهتمامها بالتعليم، نظرًا لاعتباره الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية. ومع التغير السريع أصبح العالم أكثر تعقيدًا وازدادت أهمية التعليم إلي أن أدركت كافة الدول، ومنها مصر، أهميته في تحقيق أهدافها وبناء حاضرها ومستقبل أفرادها.

وانطلاقًا من هذا فقد أكدت المؤتمرات والمنظمات والهيئات الدولية والإقليمية علي الدور التنموي للتعليم، وأصبح هناك اتفاق تام حول ضرورة أن يكون التعليم حقًا للجميع لا يصدهم عنه عجز مالي أو اجتماعي، باعتباره من المكونات الجوهرية للتنمية بأشكالها المختلفة.

ونظرًا لأن التعليم الأساسي يعد أهم مراحل التعليم؛ حيث يكتسب من خلاله التلاميذ المهارات الأساسية اللازمة للتعلم ويعمل علي تحسين الكفاية الإنتاجية للمجتمع ومؤسساته العلمية والاقتصادية والسياسية، لذا أصبح التعليم الأساسي حقًا إنسانيًا وواجبًا علي الدول تعميمه وتوفيره للجميع، وتأكيدًا لذلك جاء هدف تعميم التعليم الأساسي ضمن الأهداف التنموية للألفية.

وقد اتفقت الدول المعنية علي استعمال مؤشرات موحدة لكي تقيس ما يتحقق من تقدم في هذا الهدف، فمنذ بدء إقرار الالتزام بتعميم التعليم الأساسي انطلقت في العالم موجة لإعادة النظر بما تعنيه المؤشرات الإحصائية ونسبها، بعد أن اكتسبت أبعادًا إنسانية وسياسية وتنموية وقانونية إلي جانب طابعها التربوي. (المركز التربوي للبحوث والإنماء، ٢٠١٤: ٢٢)

مشكلـــة البحـــث:

رغم اعتراف مصر بأهمية تعميم التعليم الأساسي وسعيها إلي تحقيقه وقد ظهر ذلك في زيادة أعداد المدارس والتلاميذ؛ إلا أن الحصول علي التعليم الأساسي في مصر لا يزال يشكل تحدياً رئيسياً، وثمة شواهد عديدة تنبئ عن قصور النظام التعليمي في استيعاب جميع الأطفال في سن التعليم الأساسي، إضافة إلي عدم قدرته علي الاحتفاظ بجميع التلاميذ حتي نهاية هذه المرحلة أو إكسابهم مهارات القراءة والكتابة.

ويعكس الواقع حجم التحديات العديدة والمتنوعة التي تواجه تعميم التعليم الأساسي في مصر، حيث يزداد تدفق التلاميذ إلي مدارس التعليم الأساسي عاماً بعد آخر نتيجة لزيادة الوعي بأهمية التعليم وزيادة الطلب الاجتماعي عليه، ونتيجة للزيادة السكانية المستمرة، ويؤدي هذا أو

ذلك إلي مشكلة نقص المباني المدرسية وتقليل فرص الإتاحة التعليمية والاستيعاب الكامل للتلاميذ، حيث تضيق المدارس بطلابها وترتفع الكثافة الطلابية بحجرات الدراسة، وتتعدد الفترات الدراسية ما يؤدي إلي انخفاض جوة التعليم في المدارس، ويتبع تلك التحديات تحدي قلة الأجهزة والأدوات المدرسية مما ترتب عليه ضعف ثقة الأسرة في المدرسة وما تقدمه من تعليم لأبنائها.

كما أكدت العديد من الدراسات منها دراسة "أحمد الزنفلي٢٠١٧" أن الأحوال الاقتصادية المتدنية تتدخل في عدم الاستمرار بالتعليم الأساسي أو التسرب منه لما يتكفله التلميذ من النفقات الشخصية أو الدروس الخصوصية وتفضيل التحاقه بسوق العمل لمساعدة ذويه ويؤكد الواقع ذلك حيث يتزايد عدد الأطفال الذين يلتحقون بسوق العمل في الحرف المختلفة بالإضافة إلي العدد المتزايد للأطفال المتسولين وأطفال الشوارع بلا مأوى. (الزنفلي، ٢٠١٧: ١٤٧-١٤٨)

وبالتالي فإن هدف تعميم التعليم الأساسي يبدو بسيطًا في ظاهره ولكنه يطرح قضايا معقدة من أهمها القضايا المتعلقة بعدم التكافؤ في الحصول علي التعليم، وجودة التعليم. ولضمان تحقيق تعميم التعليم الأساسي فمن الضروري تحديد المؤشرات المستخدمة في قياس التقدم نحو تحقيق تعميم التعليم الأساسي.

حيث تعتبر المؤشرات هي الأساس الذي يقوم عليه أي نموذج في إدارة التعليم، كما تعتبر المؤشرات ترجمة للمعلومات والبيانات الأولية التي يتم جمعها. وهي في رأي المتخصصين قياسات لحالة نظام تعليمي ما، وهو ما يعني أن المؤشرات مقاييس يمكن للأفراد استخدامها في متابعة ورصد أداء العناصر الأساسية لنظام تعليمي ما. ومما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال التالي:

"ما المؤشرات المستخدمة لقياس التقدم نحو تحقيق تعميم التعليم الأساسي في مصر في ضوء الأهداف الدولية للتنمية المستدامة؟"

هـــدف البحـث:

يتمثل هدف البحث في التعرف علي المؤشرات المستخدمة لقياس التقدم نحو تحقيق تعميم التعليم الأساسي في مصر في ضوء الأهداف الدولية للتنمية المستدامة

أهميـــة البحـــث:

تتمثل أهمية البحث الحالي فيما يلي:

١- تستمد أهمية البحث الحالي من أهمية التعليم الأساسي؛ حيث تأتي أهمية مرحلة التعليم الأساسي في العملية التربوية كونها المرحلة التي تشكل فيها المكونات الأساسية لشخصية الطفل بل تتأسس خلالها الملامح المستقبلية لشخصيته، ووصولا إلي طموح مصر في تحقيق تعليم أساسي متميز وراقٍ يعود علي أبناء الوطن بما يخدمهم جميعاً.

٢- أن مصر علي مفترق الطرق ما بين أهداف كان ينبغي أن تتحقق بحلول عام ٢٠١٥ وهي الأهداف الإنمائية للألفية وبين غايات وطموحات نسعى لتحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠ ألا وهي الأهداف الدولية للتنمية المستدامة.

منهجيـــة البحـــث:

تستخدم الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي لملائمته لهذه الدراسة، إذ يتعدي المنهج الوصفي مجرد جمع بيانات وصفية حول الظاهرة إلي التحليل والربط والتفسير لهذه البيانات وتصنيفها وقياسها واستخلاص النتائج منها.

مصطلحـــات البحـــث:

يتضمن البحث الحالي علي بعض المصطلحات وهي:

١- المـؤشـرات: The Indicators

تعتبر المؤشرات مقاييس يمكن للأفراد والمنظمات استخدامها في متابعة ورصد أداء العناصر الأساسية لنظام تعليمي ما.

٢- تعميم التعليم الأساسي: Universalization Of Basic Education

يقصد به تمكين جميع الأطفال في كل مكان علي أرض مصر وبغض النظر عن المستوي الاقتصادي الاجتماعي الذي ينتمون إليه، الذكور والإناث منهم علي حد سواء، من إتمام مرحلة التعليم الأساسي من خلال ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع. فتعميم التعليم الأساسي ليس فقط مجرد التحاق جميع الأطفال بالتعليم الأساسي إنما هو أيضًا ضمان بقائهم حتى إتمام هذه المرحلة وكذلك الإلمام بالقراءة والكتابة وذلك من خلال ضمان التعليم الجيد والمنصف للجميع.

٣- التنميـــة المستـــدامـــة: Sustainable Development

هـي التنمية التـي تلبـي احتياجـات الجيـل الحاضـر دون التضـحية أو الإضـرار بقـدرة الأجيـال القادمـة علـي تلبيـة احتياجاتها. وتمثـل التنميـة المسـتدامة حلقـة الوصـل بـين البيئـة والاقتصاد والمجتمع، ويكمن هدفها في محاربة الفقر بما يدعم للإنسان تحقيق كرامته (الشحي، ٢٠١٧: ٢، ٥). كما أنها التنمية التي تعمل علي إعمار الأرض باستغلال ما بها من موارد بحيث يستديم عطاء تلك الموارد للأجيال الحالية والأجيال القادمة، وتهدف التنمية المستدامة إلي تحسين جودة الحياة من خلال ترشيد استخدام الموارد (حياتي، ٢٠١٦: ٢١٠).

٤- الأهـداف الدوليـة للتنميـة المسـتدامة: Sustainable Development Goals (SDGs)

هي عبارة عن ١٧ هدفاً أقرها المجتمع الدولي بمقر الأمم المتحدة في سبتمبر عام ٢٠١٥ وهي تحدد أولويات التنمية العالمية في الفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، وتدعم الأمم المتحدة أجندة العالم للتنمية المستدامة بهدف مواجهة التحديات العديدة التي تواجه ملايين البشر في أنحاء العالم من خلال نهج متكامل للتنمية المستدامة. وبالتالي فإن تلك الأهداف حلت محل الأهداف الإنمائية للألفية والتي كانت قد رسمت الأولويات العالمية للفترة ٢٠٠٠- ٢٠١٥.

محـــاور البحـــث:

بناءً علي ما سبق يمكن تحديد المحاور الأساسية للبحث فيما يلي:

المحور الأول: يتضمن التطور التاريخي للأهداف التنموية للألفية وصولاً إلي الأهداف الدولية للتنمية المستدامة.

المحـور الثـاني: ويتمثل في التعرف علي واقع تعميم التعليم الأساسي في مصر من خلال المؤشرات المستخدمة في قياس التقدم نحو تحقيق تعميم التعليم الأساسي

المحور الثالث: ويشمل انعكاس الأهداف الدولية للتنمية المستدامة علي تعميم التعليم الأساسي.

المحـور الأول: التطـور التـاريخي للأهـداف التنمويـة للألفيـة وصـولاً إلـي الأهـداف الدوليـة للتنمية المستدامة.

تعد الأمم المتحدة من أهم المنظمات الدولية التي تعمل علي تحقيق التنمية في دول العالم وخاصة في الدول النامية من خلال برامجها المتنوعة والتي من بينها برنامج الأمم

المتحدة الإنمائي، وتساعد تلك البرامج الحكومات الوطنية في إقامة أطر عمل أكثر فاعلية من أجل التنمية. ومع بداية القرن الواحد والعشرين أصبح توفير احتياجات الإنسان والحقوق الأساسية له تمثل أولوية من أهم الأولويات علي جدول أعمال الأمم المتحدة، وذلك في ظل الاعتراف العالمي المتنامي بأهمية وضع أهداف تنموية مشتركة.

وانطلاقًا من ذلك فقد وضعت الأمم المتحدة منذ بداية الألفية الثالثة مجموعتين من الأهداف التنموية: الأولي وتتضمن الأهداف الإنمائية للألفية والتي امتدت للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥)، والثانية تتضمن الأهداف الدولية للتنمية المستدامة والتي تمثل جدول أعمال للعالم خلال الفترة (٢٠١٥- ٢٠٣٠)، وفيما يلي توضيح لذلك:

١-الأهداف الإنمائية للألفية: Millennium Development Goals (MDGs)

في إطار سعي المجتمع الدولي إلي تحقيق التنمية المستدامة فقد تم اعتماد إعلان الأمم المتحدة للألفية الذي تضمن التزامات تهدف إلي القضاء علي الفقر والنهوض بالتنمية وذلك من خلال ثمانية أهداف عامة تعرف باسم "الأهداف الإنمائية للألفية"، وقد ساهمت هذه الأهداف في تضافر جهوداً لم يسبق لها مثيل لتلبية احتياجات أشد الناس فقراً في العالم.

وبذلك شكلت الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية مخططاً اتفقت عليه جميع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة، ومنها مصر، خلال اجتماع مؤتمر قمة الألفية بمقر الأمم المتحدة بنيويورك في سبتمبر عام ٢٠٠٠، وقد تعهدت بالوفاء بهذه الأهداف بحلول عام ٢٠١٥، حيث تعد مصر واحدة ضمن ١٨٩ دولة التي تبنت الأهداف الإنمائية للألفية وقد سعت إلي تحقيقها. وهذه الأهداف هي: (الأمم المتحدة، ٢٠١٥: ٤- ٨)

- **الهدف الأول:** القضاء علي الفقر المدقع والجوع
- **الهدف الثاني:** تعميم التعليم الابتدائي
- **الهدف الثالث:** تعزيز المساواة بين الجنسين
- **الهدف الرابع:** تخفيض معدل وفيات الأطفال
- **الهدف الخامس:** تحسين الصحة النفاسية
- **الهدف السادس:** مكافحة فيرس C والإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض الأخرى
- **الهدف السابع:** كفالة الاستدامة البيئية

- **الهدف الثامن:** إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

إلا أن ثلاثة عوامل مهمة أعاقت نجاح الأهداف الإنمائية للألفية:

- **أولها:** أن الهيئات العامة ومؤسسات القطاع الخاص لم تكن تتم محاسبتها علي الأضرار البيئية التي تنتج عن النمو الاقتصادي، وكان يتم تبرير الأضرار باعتبارها ثمناً للتنمية الاقتصادية وكان المجتمع يتحمل أعباء التكلفة وليس الجهات المسؤولة عن التلوث.
- **وثانيها:** لم يكن يتم تقدير التكلفة التي تتحملها الأجيال القادمة جراء الأضرار البيئية.
- **وثالثها:** أن الأهداف الإنمائية للألفية ركزت علي الدول النامية مع إعطاء دور المتبرعين الماليين للدول الغنية، من خلال الفصل بين الدول الغنية والدول الفقيرة بشكل غير طبيعي (اليونسكو، ٢٠١٦: ٥). وبذلك فقد فشلت الأهداف الإنمائية للألفية في معرفة مدي الترابط بين كافة المجتمعات.

وهو ما دفع المجتمع الدولي إلي وضع حزمة جديدة من الأهداف التنموية سميت باسم "الأهداف الدولية للتنمية المستدامة" والتي تضم مجموعة من القيم والمبادئ من أبرزها الحرية والمساواة والتضامن والتسامح والحفاظ علي الطبيعة وتقاسم المسؤولية، وهي بذلك تعكس الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية). وفيما يلي توضيح لتلك الأهداف:

٣-الأهداف الدولية للتنمية المستدامة: Sustainable Development Goals (SDGs)

أرشدت الخبرة المكتسبة من الأهداف الإنمائية للألفية خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٥) قادة العالم إلي التعرف بصورة أفضل علي الفوارق بين الدول وتحديد الأولويات وتناسق السياسات، فتم وضع خطة طموحة للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٥ وتم تحديد عام ٢٠٣٠ لتحقيق أهداف تلك الخطة البالغ عددها سبعة عشر هدفاً.

وهذه المرحلة الطموحة هي نقلة من الأهداف الإنمائية للألفية (٢٠٠٠- ٢٠١٥) إلي مجموعة جديدة من أهداف التنمية المستدامة المتكاملة (٢٠١٥-٢٠٣٠). وتبرهن أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها ١٧ هدفاً رئيسياً، والتي تم الإعلان عنها في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٥ علي اتساع نطاق هذه الخطة العالمية ومدي طموحها. فالمنشود من هذه الأهداف هو مواصلة مسيرة الأهداف الإنمائية للألفية وإنجاز ما لم يتحقق في إطارها. وهي أهداف متكاملة غير قابلة للتجزئة تحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية). (اليونسكو، ٢٠١٥: ٣٧)

وعلى الرغم من التحديات التي تواجهها مصر كانت مشاركًا قويًا في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة، فقد شاركت مصر بنشاط في التحضير للمفاوضات العالمية المختلفة حول أجندة ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة والمفاوضات بشأنها.(MoIC, 2016: 9)

وفي أعقاب إعلان الأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٥ جدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة أصبحت الحكومات مسؤولة عن وضع استراتيجيات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وانطلاقًا من التزامات مصر الدولية، فقد قامت الحكومة المصرية بإطلاق "استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠" والتي جاءت متزامنة مع الحراك الدولي للتوصل إلي أجندة طموحة للتنمية الدولية والتي تعد خطوة ضرورية علي طريق التنمية المستدامة، لتصبح مصر واحدة من الدول الرائدة لإعلان استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة.

وتتمثل الأهداف الدولية للتنمية المستدامة فيما يلي (الجمعية العامة، ٢٠١٥: ١٨، ١٩):

- **الهدف** ١- القضاء علي الفقر بجميع أشكاله.
- **الهدف** ٢- القضاء التام علي الجوع وتوفير الأمن الغذائي.
- **الهدف** ٣- ضمان تمتع الجميع بالصحة الجيدة والرفاهية.
- **الهدف** ٤- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع.
- **الهدف** ٥- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.
- **الهدف** ٦- ضمان توافر المياه النظيفة والنظافة الصحية.
- **الهدف** ٧- ضمان حصول الجميع علي طاقة نظيفة وبأسعار معقولة.
- **الهدف** ٨- توفير العمل اللائق للجميع وتعزيز النمو الاقتصادي.
- **الهدف** ٩- تحفيز التصنيع وتشجيع الابتكار.
- **الهدف** ١٠- الحد من أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها.
- **الهدف** ١١- جعل المدن والمجتمعات المحلية آمنة ومستدامة.
- **الهدف** ١٢- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.
- **الهدف** ١٣- اتخاذ إجراءات للتصدي لتغير المناخ وآثاره.
- **الهدف** ١٤- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها علي نحو مستدام.
- **الهدف** ١٥- حماية النظم الإيكولوجية البرية وإدارة الغابات علي نحو مستدام.

- **الهدف** ١٦- تحقيق السلام والعدل والمؤسسات القوية.
- **الهدف** ١٧- عقد الشراكات العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

المحور الثاني: التعرف علي واقع تعميم التعليم الأساسي في مصر في ضوء الأهداف الدولية للتنمية المستدامة والمؤشرات المستخدمة في قياس التقدم نحو تحقيق تعميم التعليم الأساسي.

لقد اتفقت الدول علي استعمال مؤشرات موحدة لكي تقيس ما يتحقق من تقدم نحو تحقيق تعميم التعليم الأساسي، وهذه المؤشرات هي: معدلات الالتحاق الصافية بالتعليم الأساسي وتعني نسبة التحاق الأطفال بالتعليم الأساسي إلي إجمالي عدد الأطفال ممن هم في سن الالتحاق بالتعليم الأساسي، ومعدلات الإكمال وتعني نسبة التلاميذ الذين يلتحقون بالصف الأول من التعليم الأساسي ويكملون حتي نهاية هذه المرحلة، ومعدلات الإلمام بالقراءة والكتابة وتعني نسبة التلاميذ الذين اكتسبوا المهارات الأساسية خلال مرحلة التعليم الأساسي كمهارات القراءة والكتابة (United Nations, 2002: 15). وفيما يلي شرح وتوضيح لهذه المؤشرات:-

١-المؤشر الأول: معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الأساسي

معدل الالتحاق أو الاستيعاب الصافي يقصد به التلاميذ الجدد المقبولين بالسنة الأولي من التعليم الأساسي في السن الرسمي، وهو سن ست سنوات وفقًا لقانون التعليم المصري، إلي عدد الأطفال في نفس السن معبراً عنه كنسبة مئوية.

ويستخدم هذا المؤشر لتقييم مدي قدرة النظام التعليمي علي إتاحة فرص التعليم، فهو يقيس بدقة فرص الالتحاق بالتعليم الأساسي في سن دخول المدرسة، وبالتالي فإن معدل الالتحاق الصافي المرتفع يشير إلي درجة عالية من فرص التعليم الأساسي المتاحة للأطفال في السن الرسمية لدخول المدرسة الابتدائية.

وفي هذا الصدد يمكن تحديد المؤشر الأول المستخدم في قياس التقدم المحرز نحو تحقيق تعميم التعليم الأساسي وهو معدل الالتحاق الصافي من خلال المقارنة بين أعدد التلاميذ الجدد الملتحقون بالصف الأول الابتدائي في السن الرسمية لدخول المدرسة الابتدائية وأعداد الأطفال الذين هم في سن الالتحاق بالمدرسة، وحصيلة هذه المقارنة هي صافي معدل الالتحاق بالمدارس. (اليونسكو، ٢٠٠٩: ٦)

ويعد معدل الاستيعاب أو الالتحاق الصافي نظريًا أفضل من معدل الاستيعاب الإجمالي وذلك لأنه يعطي تقديرات أدق حسب السن، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

معدل الالتحاق الصافي = $100x \frac{\text{عدد التلاميذ الجدد الملتحقين في سن 6 سنوات}}{\text{إجمالي عدد الأطفال في سن 6 سنوات}}$

بينما معدل الالتحاق الإجمالي = $100x \frac{\text{عدد التلاميذ الجدد الملتحقين بغض النظر عن السن}}{\text{إجمالي عدد الأطفال في سن 6 سنوات}}$

ومن ثم فإن مؤشر معدل الالتحاق الصافي بالمدارس يعد من أقوي معايير قياس تعميم التعليم الأساسي والحكم علي نجاحه من حيث مقدرة هذا التعليم علي استيعاب جميع الأطفال الذين يقعون في السنوات العمرية للتعليم الأساسي وإمكانية الحصول علي التعليم. كما يعتبر تحقيق معدل صافي للالتحاق بنسبة تقترب من مائة في المائة شرطًا أساسيًا لتعميم التعليم الأساسي.

ولكن علي الرغم من أن صافي معدل الالتحاق بالمدارس يدل علي عدد الأطفال المشاركين في التعليم ويعطي بيانات مهمة حول الحصول علي فرص التعليم فإنه لا يمثل شرطًا كافيًا لتعميم التعليم الأساسي. حيث يمثل الالتحاق أو الاستيعاب جانباً واحداً من جانبي التعميم وهو الجانب الكمي والذي يقصد به توفير مكان في هذا التعليم لكل طفل من أبناء الوطن يبلغ سن التعليم الأساسي.

وفي نظرة شاملة علي واقع نظام التعليم الأساسي في مصر نجده يتشابه إلي حد بعيد مع الأنظمة العالمية والعربية الأخرى في تحديد سن الالتحاق بالتعليم الأساسي، حيث أن غالبية الدول تعتمد سن السادسة كبداية الالتحاق بمرحلة التعليم الأساسي منها: (مصر – السعودية – الجزائر – الكويت – العراق – السودان – سوريا – ليبيا – البحرين – فلسطين – الأردن – اليمن – تونس – عمان – لبنان – فرنسا – بلجيكا – إيطاليا – اليونان – أمريكا – النمسا – البرتغال – ألمانيا – المكسيك – الأرجنتين – هولندا – كندا – إسبانيا – غانا – الصومال – الهند – تركيا – أوكرانيا – النرويج – نيجيريا – كينيا – كوت ديفوار – الكاميرون) (حطب وآخرون، ٢٠١٤: ٤٣، ٤٧)

ولكن هناك دول أخري تعتمد سن الخامسة منها: (بريطانيا – مالطة – باكستان) ، بينما الدول التي تعتمد سن السابعة كبداية للالتحاق بالتعليم الأساسي هي: (فنلندا – روسيا – أفغانستان – سويسرا – السويد – الدنمارك – رومانيا – المجر – السنغال – البرازيل – جنوب أفريقيا – غنيا – أثيوبيا). (اليونسكو، ٢٠١٠: ١٠٨ – ١١٦)

ووفقًا لإحصاءات وزارة التربية والتعليم للعام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٩ فقد وصلت نسبة الاستيعاب الصافي علي المستوي القومي نحو ٨٧,٦%، وبالتالي فهي بعيدة عن تحقيق معدل الاستيعاب اللازم لتعميم التعليم الأساسي وهو الاقتراب من مائة في المائة. وعلي الرغم من أن الدولة تمكنت من استيعاب ما يزيد علي ٨٧% من الأطفال في سن التعليم الأساسي، إلا أن الوصول إلي ما تبقي من هذه الشريحة العمرية يشكل تحديا أمام تعميم التعليم الأساسي نظرًا لأن النسبة المتبقية والتي تمثل نحو ١٢,٤% هي الأصعب في الوصول إليها من الأطفال المهمشين.

والشكل رقم (١) يبين تطور نسب الاستيعاب الصافي علي المستوي القومي خلال الفترة من ٢٠١٤/٢٠١٥ حتي ٢٠١٨/٢٠١٩ وقد تم اختيار هذه الفترة الزمنية نظراً لأن الدراسة الحالية تستهدف مرحلة ما بعد ٢٠١٥ فضلاً عن أن هذه الفترة تعبر عن انتهاء حقبة إنمائية (٢٠٠٠-٢٠١٥) وبداية حقبة إنمائية جديدة (٢٠١٥-٢٠٣٠).

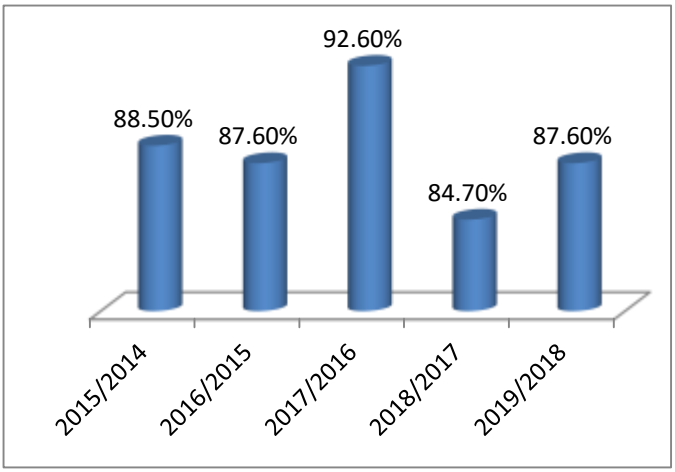

شكل (١) نسبة الاستيعاب الصافي

الشكل من تصميم الباحث بالاعتماد علي كتاب الإحصاء السنوي- وزارة التربية والتعليم الأعوام من ٢٠١٥ إلي ٢٠١٩

يتضح من الشكل رقم (١) تذبذب في نسب الاستيعاب الصافي في الفترة بين عامي ٢٠١٤/٢٠١٥ و ٢٠١٨/٢٠١٩، فقد عادت نسبة الاستيعاب الصافي علي المستوي القومي للعام ٢٠١٨/٢٠١٩ لما كانت عليه عام ٢٠١٥/٢٠١٦ وهو ٨٧,٦%.

كما يلاحظ أن هناك انخفاض حاد في نسبة الاستيعاب الصافي بين عامي ٢٠١٦/٢٠١٧ و ٢٠١٧/٢٠١٨ بمقدار ٧,٩ نقطة، حيث تراجعت إلي ما قبل عام ٢٠١٥، وهو ما يدلل علي تراجع واضح في تحقيق هدف تعميم الأساسي في مصر في مرحلة (٢٠١٥-٢٠٣٠)

هذا بالإضافة إلي أن نسبة الاستيعاب الصافي تختلف من محافظة إلي أخري، فمن بين ٢٧ محافظة هناك ٧ محافظات نسبة الاستيعاب الصافي بها أقل من المتوسط وهي محافظات (الإسكندرية والقليوبية والدقهلية والسويس والفيوم والبحر الأحمر وشمال سيناء).

فقد كانت محافظة شمال سيناء أقل محافظات الجمهورية حظاً في الاستيعاب الصافي للعام ٢٠١٨/٢٠١٩ بنسبة بلغت نحو ٧٥,٥% وقد يرجع ذلك للظروف الأمنية التي مرت بها خلال السنوات القليلة الماضية، ما أدي إلي هجرة بعض الأسر من هذه المحافظة. بينما كانت محافظة مطروح هي الأوفر حظاً في الاستيعاب الصافي بنسبة بلغت نحو ١٢٠ % خلال نفس العام علي الرغم أن قيمة هذا المعدل ينبغي ألا تتجاوز المائة في المائة ولكن قد يرجع ذلك إلي انتقال بعض الأسر إلي هذه المحافظة. وعلي الرغم أن هاتين المحافظتين من المحافظات الحدودية إلا أن هناك فرق واضح في نسب الاستيعاب وهو ما يؤكد علي أن عدم الالتحاق بالمدرسة لم يقتصر علي المحافظات الحدودية.

ويعكس الواقع أن معدل الالتحاق/ الاستيعاب الصافي بالتعليم الأساسي بمحافظات الجمهورية شهد تطورًا خلال السنوات من العام الدراسي ٢٠١٤/٢٠١٥ إلي العام ٢٠١٨/٢٠١٩. فمن المحافظات التي شهدت تحسنًا ملحوظًا خلال تلك الفترة هي محافظات (جنوب سيناء – أسوان –القاهرة) فقد بلغ معدل الاستيعاب الصافي في العام ٢٠١٨/٢٠١٩ بهذه المحافظات ٨٩,٥% و ١٠٣,٤% و ٨٩,٦% علي التوالي بالمقارنة بما كانت عليه عام ٢٠١٤/٢٠١٥ والتي بلغت نحو ٥٥,٧% و٨٤,٤% و٧٢,٦% علي التوالي، وبزيادة قدرها ٣٣,٨ نقطة مئوية و١٩ نقطة و١٧ نقطة علي التوالي.

بينما المحافظات التي شهدت انخفاضًا ملحوظًا خلال نفس الفترة هي محافظات (شمال سيناء – البحر الأحمر – الفيوم)، فقد انخفض معدل الاستيعاب في هذه المحافظات بمقدار ٢١,٢ نقطة مئوية و١٤,٧ نقطة و١٤,١نقطة علي الترتيب. حيث بلغ معدل الاستيعاب الصافي بهذه المحافظات في العام ٢٠١٨/٢٠١٩ نحو ٧٥,٥% و٨٣,٢% و ٨٤,٨% علي التوالي بالمقارنة بما كانت عليه عام ٢٠١٤/٢٠١٥ والتي بلغت نحو ٩٦,٧% و٩٧,٩% و٩٨,٩% علي الترتيب.

٣- المؤشر الثاني: معدل البقاء/الإكمال بمرحلة التعليم الأساسي

يعد مدي قدرة النظام التعليمي علي الاحتفاظ بالتلاميذ الملتحقين بالمدارس مؤشرًا جيدًا أخر لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق تعميم التعليم الأساسي. فتعميم التعليم الأساسي لا يعني إتاحة الفرص لدخول المدرسة فحسب إنما يعني في المقام الأول ضمان استمرار التلاميذ بالدراسة. ويقصد بمعدل البقاء/ الإكمال بمرحلة التعليم الأساسي نسبة التلاميذ الذين يلتحقون بالمدارس في الصف الأول والذين يُنقلون إلي الصفوف الدراسية المتعاقبة ويُكملون الدراسة حتي الصف الأخير من هذه المرحلة بدون الراسبين.

ويستخدم هذا المؤشر لقياس الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي وقدرته علي الاحتفاظ بالتلاميذ حتي يصلوا إلي نهاية المرحلة، وغالبًا ما يقترن استخدام هذا المؤشر باستخدام مؤشرات معدل التسرب ومعدل النجاح ومعدل الإعادة وكثافة الفصل ونسبة التلاميذ إلي المعلمين (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٩: ٤١). حيث يعكس الواقع الارتباط الوثيق بين معدل البقاء ومعدل التسرب فكلما ارتفع معدل البقاء في المدارس انخفض معدل التسرب والعكس لذا كان من الأهمية بمكان التعرف علي معدل التسرب في تلك المرحلة.

حيث يشير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء من خلال تعداد مصر عام ٢٠١٧ أن إجمالي أعداد المتسربين من مرحلة التعليم الأساسي بحلقتيه الأولي والثانية في مصر للفئة العمرية (٦-٢٠سنة) بلغ نحو ٧٧٣٤٥٠ متسرب (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٧: ٣٧).

ووفقًا لإحصاءات وزارة التربية التعليم لعام ٢٠١٩ فهناك ما يقرب من ١٨٠ ألف تلميذ يتركون المدرسة قبل إتمامهم مرحلة التعليم الأساسي سنوياً. ويوضح الجدول التالي أعداد ونسب المتسربين للعام ٢٠١٨/٢٠١٧ منسوبة إلي إجمالي المستجدين لصفوف كل من الحلقة الأولي والثانية من مرحلة التعليم الأساسي لعام ٢٠١٧/٢٠١٦.

جدول (١) أعداد ونسب المتسربين للحلقة الأولي والثانية من مرحلة التعليم الأساسي ما بين عامي ٢٠١٧/٢٠١٦ - ٢٠١٨/٢٠١٧

البيـــــــان	المستجد لعام ٢٠١٧/٢٠١٦	المتسرب لعام ٢٠١٨/٢٠١٧	نسبة التسرب
الحلقة الأولي (التعليم الابتدائي)	١٠٨١٩١٥٧	٤٣١٨٧	٠,٤٪
الحلقة الثانية (التعليم الإعدادي)	٤٤١٢٠٨١	١٣٦٧١٥	٣,١٪
إجمالي المرحلة	١٥٢٣١٢٣٨	١٧٩٩٠٢	١,٢٪

الجدول من تصميم الباحث، بالاعتماد علي: وزارة التربية والتعليم: كتاب الإحصاء السنوي عام ٢٠١٨/٢٠١٩، الباب الخامس – المؤشرات التعليمية

يتضح من الجدول رقم (١) أن إجمالي التلاميذ المتسربين من صفوف الحلقة الأولي من التعليم الأساسي بلغ نحو ٤٣١٨٧ متسرب للعام ٢٠١٨/٢٠١٧ بنسبة بلغت نحو ٠,٤% من إجمالي المستجدين في صفوف الحلقة الأولي من التعليم الأساسي للعام ٢٠١٧/٢٠١٦ والبالغ عددهم نحو ١٠٨١٩١٥٧ تلميذ. بينما بلغ أعداد المتسربين من صفوف الحلقة الثانية من التعليم الأساسي نحو ١٣٦٧١٥ متسرب للعام ٢٠١٨/٢٠١٧ بنسبة بلغت نحو ٣,١ % من إجمالي المستجدين في الصفوف المختلفة من الحلقة الثانية من التعليم الأساسي والبالغ عددهم نحو ٤٤١٢٠٨١ تلميذ للعام ٢٠١٧/٢٠١٦.

كما يتضح من الجدول السابق أن متوسط نسبة المتسربين لمرحلة التعليم الأساسي بحلقتيها الأولي والثانية بلغ نحو ١,٢% وعلي الرغم من أن هذه النسبة تبدو ضئيلة إلا أنها تمثل ١٧٩ ألف و٩٠٢ متسرب خلال عام واحد وهو ٢٠١٨/٢٠١٧. وذلك وفقاً لأحدث الإحصاءات الصادرة عن وزارة التربية والتعليم. والشكل التالي يبين تطور نسب التسرب لحلقتي التعليم الأساسي خلال الفترة من ٢٠١٦/٢٠١٥ إلي ٢٠١٨/٢٠١٧

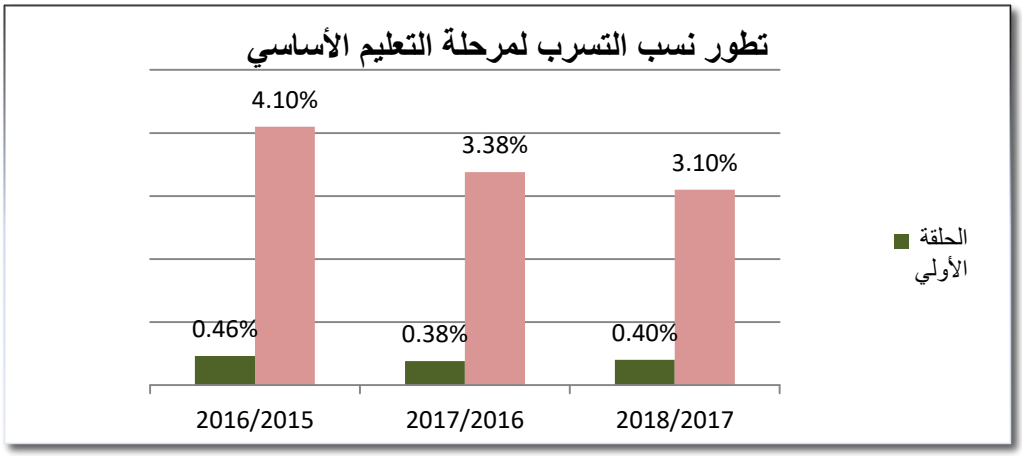

شكل (٢) تطور نسب التسرب لحلقتي التعليم الأساسي خلال الفترة من ٢٠١٦/٢٠١٥ إلي ٢٠١٨/٢٠١٧

الشكل من تصميم الباحث، بالاعتماد علي كتاب الإحصاء السنوي– وزارة التربية والتعليم أعوام ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩

يتضح من الشكل رقم (٢) أن نسب التسرب ترتفع في الحلقة الثانية عنها في الحلقة الأولي من التعليم الأساسي خلال الثلاث سنوات الأخيرة، حيث بلغت نسب التسرب نحو ٣,١ % في الحلقة الثانية من التعليم الأساسي للعام ٢٠١٨/٢٠١٧ مقابل ٠,٤% في الحلقة الأولي

خلال نفس العام. كما يلاحظ من الشكل السابق أنه علي الرغم من وجود انخفاض طفيف في نسب التسرب بالحلقة الثانية من التعليم الأساسي للعام ٢٠١٨/٢٠١٧ عن العام السابق إلا أن نسبة التسرب بالحلقة الأولي من التعليم الأساسي قد ارتفعت ارتفاعًا طفيفًا خلال نفس العام.

من هنا يعد معدل البقاء أو الإكمال أحد أهم المؤشرات المستخدمة لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق تعميم التعليم الأساسي

٣- المؤشر الثالث: معدل الإلمام بالقراءة والكتابة

يقصد بمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة النسبة المئوية للسكان في سن ١٥ سنة فأكثر والذين يستطيعون قراءة وكتابة وفهم نصاً بسيطاً وقصيراً عن الحياة اليومية. ويستخدم هذا المؤشر للكشف عما حققه التعليم الأساسي من تحصيل تراكمي من خلال نقل المهارات الأساسية للقراءة والكتابة لدي الدارسين حتي يتمكنوا من استخدام هذه المهارات في الحياة اليومية ومواصلة التعلم والتواصل مع الآخرين باستخدام الكلمة المكتوبة، كما يشير ارتفاع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة إلي وجود نظام فعال للتعليم الأساسي الذي مكن نسبة مرتفعة من اكتساب القدرة علي استخدام الكلمة المكتوبة وإجراء عمليات حسابية بسيطة في حياتهم اليومية والقدرة علي مواصلة التعلم. (UNESCO, 2009: 3)

وتكمن أهمية الإلمام بالقراءة والكتابة لدي تلاميذ مرحلة التعليم الأساسي في كونها اللبنة الأولي التي تيسر لهم التعبير عما لديهم من أفكار من جهة، ومن جهة أخري تلعب دوراً لا يستهان به في تحصيلهم الدراسي لجميع المواد الدراسية، إضافة إلي أن جميع الاختبارات تتطلب منهم التعبير عن استجاباتهم بالكتابة، مستخدمين ما لديهم من رصيد لغوي يتعلق بالأفكار والجمل والكلمات (العيسوي، ٢٠٠٥: ٢٣٧).

وهذا يؤكد أن لتقييم الإلمام بالقراءة والكتابة في مرحلة مبكرة أهمية بالغة لأنه يسمح بالتدخل في الوقت المناسب لضمان أن جميع الأطفال يتعلمون القراءة والكتابة وبالتالي يقرأون ليتعلموا في مواضع أخري، والطلاب الذين لا يتقنون القراءة والكتابة، وهذا شرط أساسي لأداء ناجح في المدرسة، لديهم احتمال أكبر بأن يصبحوا محبطين ويتركوا الدراسة.

فمهارتا القراءة والكتابة تعد من أهم المهارات التي يحتاجها التلاميذ لتحسين تحصيلهم الدراسي في جميع المواد لمختلف المراحل الدراسية. فضلاً عن أن التدني في هاتين المهارتين يؤدي إلي التأخر الدراسي في كل المواد الدراسية والذي بدوره يؤدي إلي الرسوب مما يترتب عنه إعادة الصف ويضاعف تكلفة التلميذ (العجيل، ٢٠٠٧: ٤). من هنا يعد مدي قدرة التلاميذ علي الإلمام بالقراءة والكتابة مؤشراً جيداً لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق تعميم التعليم الأساسي.

وتعد معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة مقياساً عاماً لمخرجات النظام التعليمي. إذ ترتبط بكفاءة العملية التعليمية، حيث إن انخفاض معدل الإلمام بالقراءة والكتابة هو سبب ونتيجة لضعف كفاءة ونوعية التعليم. ونظرًا لارتباط هذا المعدل بكفاءة ونوعية التعليم فإنه يرتبط بمعدلات أخري مثل معدل كثافة الفصول الدراسية ومعدلات النجاح والأمية.

وانطلاقًا من ارتباط معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بمعدل كثافة الفصول، فيشير الواقع إلي ارتفاع كثافة الفصول الدراسية وفقًا لإحصاءات وزارة التربية والتعليم ٢٠١٩، فقد بلغت نحو ٤٩ تلميذ بكل فصل في الحلقة الأولي من التعليم الأساسي للعام ٢٠١٨/٢٠١٩، كما بلغت نحو ٤٥ تلميذ لكل فصل في الحلقة الثانية لنفس العام. الأمر الذي يؤثر علي نوعية التعليم فيصبح عاجز عن تزويد التلاميذ بمهارات القراءة والكتابة الأساسية.

ويوضح تقرير صادر عن مجلس الوزراء عام ٢٠١١ أن نحو خمس الذين تتراوح أعمارهم بين (١٠– ٢٩ سنة) لا يعرفون القراءة والكتابة بنسبة بلغت (٢١,٣%)، إما لأنهم لم يذهبوا مطلقاً إلي التعليم أو أنهم لم يكملوا مرحلة التعليم الأساسي. وينتشر عدم الإلمام بالقراءة والكتابة بين الإناث أكثر من الذكور، حيث بلغت نسبة الذين لا يعرفون القراءة والكتابة نحو ٢٧% من الإناث و ١٥,٤% من الذكور. كما يوضح التقرير أن نسبة الذين لا يعرفون القراءة والكتابة تنخفض بشكل ملحوظ مع ارتفاع المستوي الاقتصادي، إذ بلغت تلك النسبة ٣,٥% في أعلي مستوي اقتصادي مقابل ٤١,٥% في أدني مستوي اقتصادي.(مجلس الوزراء، ٢٠١١: ٤)

ويؤدي انخفاض معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدي تلاميذ مرحلة التعليم الأساسي دائمًا في ازدياد الأمية، فقد وصل عدد الذين لا يستطيعون القراءة والكتابة إلي ١٨ مليون و ٤٣٣ ألف و ٥٩٠ فرد في الفئة العمرية ١٠ سنوات فأكثر، بنسبة بلغت نحو ٢٥,٨% لنفس الفئة العمرية علي المستوي القومي، أي بما يعادل أكثر من الربع لنفس الفئة العمرية. وذلك وفقًا للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء– تعداد مصر ٢٠١٧، وهو ما يؤكد الارتباط الوثيق بين معدل الإلمام بالقراءة والكتابة ومعدل الأمية. من هنا يعد معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدي تلاميذ مرحلة التعليم الأساسي أحد أهم المؤشرات المستخدمة لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق تعميم التعليم الأساسي.

ونستنتج مما سبق وجود علاقة ترابط وتداخل بين المؤشرات الثلاثة المستخدمة لقياس تعميم التعليم الأساسي، ولما كان انخفاض معدل الإلمام بالقراءة والكتابة يقلل من التحصيل

الدراسي للتلاميذ وبالتالي يزيد من معدل الرسوب في مرحلة التعليم الأساسي الذي يؤدي بدوره إلي انخفاض معدل البقاء بالمدارس– نظرًا لأن الرسوب هو أحد أهم الأسباب المؤدية لترك التلميذ المدرسة في تلك المرحلة– وبالتالي فإن انخفاض معدل الإلمام بالقراءة والكتابة يؤدي إلي انخفاض معدل البقاء بالمدارس والعكس، والشكل التالي يوضح هذه العلاقة.

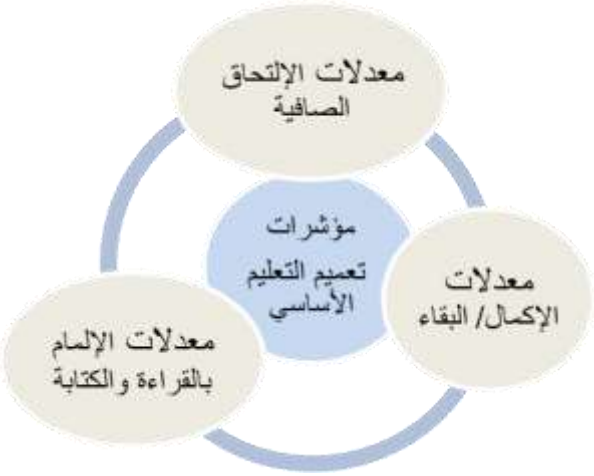

شكل (٣) ترابط مؤشرات تعميم التعليم الأساسي

الشكل من تصميم الباحث

المحور الثالث: انعكاس الأهداف الدولية للتنمية المستدامة علي تعميم التعليم الأساسي

يعد تعميم التعليم الأساسي غاية ووسيلة للتنمية المستدامة في نفس الوقت؛ وعلي الرغم أن تعميم التعليم الأساسي يبدو هدفًا واضحًا ضمن الأهداف الدولية للتنمية المستدامة إلا أن باقي تلك الأهداف تعد وسيلة جيدة لتحقيق تعميم التعليم الأساسي. والمتأمل في الأهداف الدولية للتنمية المستدامة يجد أنها تسعي لتحقيق متطلبين رئيسيين من أهم متطلبات تعميم التعليم الأساسي وهما: رفع المستوي الاقتصادي والاجتماعي وتحسين الصحة والتغذية.

أما عن المتطلب الأول والمتعلق برفع المستوي الاقتصادي الاجتماعي؛ فيشير الواقع إلي أن انخفاض دخل الأسرة وقلة مواردها المالية أو عدم ضمان استمرار هذه الموارد أو تعطل رب الأسرة، كلها عوامل تعد فاعلة في عدم الالتحاق بالتعليم الأساسي أو التسرب منه أو تركه والالتحاق المبكر بسوق العمل. والحقيقة أن المستوي الاقتصادي الاجتماعي لا يؤثر في كل الأسر بذات الطريقة أو بنمطية محددة، فالأسر الأقل دخلاً والأقل تعليماً والأقل نفوذاً هي الأسر الأكثر تأثراً إذا ما قورنت بأسر الفئات العليا والمتوسطة.

ويؤكد الواقع تأثير المستوي الاقتصادي الاجتماعي علي التحصيل الدراسي والإنجازات التعليمية للتلاميذ وبالتالي الاستمرار بالمدرسة. ولذلك لا يمكن تحقيق تعميم التعليم الأساسي إلا من خلال الوصول إلي المحرومين وإنصافهم ورفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي؛ وهو ما يؤكد أن رفع المستوي الاقتصادي الاجتماعي يعد أحد أهم متطلبات تعميم التعليم الأساسي وهو ما سعت إليه الأهداف الدولية للتنمية المستدامة.

ومن الأهداف المرتبطة برفع المستوي الاقتصادي الاجتماعي والتي تعد أهم متطلبات تعميم التعليم الأساسي هي الأهداف (الأول – الخامس – الثامن – العاشر – الحادي عشر – السادس عشر).

فعلي سبيل المثال فإن تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة والمتمثل في القضاء علي الفقر المدقع وما يرتبط به من مظاهر سلبية كالجوع وسوء التغذية قد يساهم في توفير الخدمات الأساسية والتي من أهمها تعميم التعليم الأساسي. والهدف الخامس أيضاً قد يساهم في تعميم التعليم الأساسي من خلال تحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين في التعليم الأساسي، والسعي إلي القضاء علي كافة أشكال التمييز ضد المرأة وتمكين النساء والفتيات وهو ما يساعد علي دفع عجله النمو الاقتصادي.

بالإضافة إلي الهدف الثامن والمتمثل في تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير العمل اللائق للجميع وبالتالي رفع المستوي الاقتصادي الاجتماعي، والهدف العاشر والمتمثل في الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها وذلك من خلال اعتماد سياسات سليمة لتمكين الفئات ذوي الدخل المنخفض، والهدف الحادي عشر يمكن أيضاً أن يساهم في رفع المستوي الاجتماعي الاقتصادي وبالتالي المساهمة في تحقيق تعميم التعليم الأساسي وذلك من خلال استيعاب الأعداد المتزايدة من السكان وضمان توفير مساكن آمنة وبأسعار معقولة وتحسين بيئة الأحياء الفقيرة.

والهدف السادس عشر والمتمثل في السلام وتشجيع إقامة مجتمعات سليمة وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة علي جميع المستويات؛ فبدون ذلك لا يمكن رفع المستوي الاقتصادي الاجتماعي. كل هذه الأهداف تسعي لرفع المستوي الاقتصادي الاجتماعي والذي هو من أهم متطلبات تحقيق تعميم التعليم الأساسي.

وأما عن المتطلب الثاني من متطلبات تعميم التعليم الأساسي والمتعلق بتحسين الصحة والتغذية؛ فيشير الواقع إلي أن تعميم التعليم الأساسي لا يتطلب الاهتمام بتحسين الصحة والتغذية

للتلاميذ فحسب وإنما أيضاً الاهتمام بصحة الأسرة والمجتمع (التلاميذ – أولياء الأمور – المعلمين)؛ وهو ما يؤكد أن تحسين الصحة والتغذية تعد متطلب رئيسي من متطلبات تعميم التعليم الأساسي.

حيث أن تعزيز الصحة وتحسين التغذية يزيد من فاعلية قوة العمل لدي العاملين بالتعليم، بالإضافة إلي أن التلاميذ الذين يعيشون ضمن وسط صحي سليم يأمنهم من الإصابة ببعض الأمراض، كما أن حماية التلاميذ من بعض الأمراض الناتجة عن سوء التغذية كالأنيميا وغيرها من الأمراض قد يساهم في ارتفاع نسب التحصيل الدراسي والاستمرار بالدراسة.

هذا بالإضافة إلي أن لصحة الوالدين تأثير حاسم علي تعليم الأطفال، فالمرض يضعف قدرة الوالدين علي تعليم أطفالهم ودعمهم طوال مراحل التعليم، إذ يعاني الأطفال من محنة عاطفية وقد يحتاجون إلي تولي أدوار الوالدين في البيت كالعناية بإخوتهم الأصغر سناً مما يضر بالتعلم، وفي البلدان التي لا توجد فيها أنظمة فعالة للرعاية الاجتماعية ربما يؤدي فقدان الدخل الناتج عن مرض الوالدين وتكلفة الرعاية الطبية إلي إفقار الأسر مما يجعلها لا تقدر علي تحمل تكاليف التعليم.

وهو ما يؤكد أن تحقيق الأهداف المرتبطة بتحسين الصحة والتغذية تساهم بشكل كبير في تعميم التعليم الأساسي. ومن الأهداف التي تسعي إلي الاهتمام بالصحة والتغذية الأهداف (الثاني – الثالث – السادس – السابع – الثاني عشر – الثالث عشر – الرابع عشر – الخامس عشر)

فقد يساهم تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة والمتمثل في القضاء التام علي الجوع في مواجهة جميع أشكال سوء التغذية لتلاميذ مرحلة التعليم الأساسي ويرتبط ذلك بتحسين النمو المعرفي والتحصيل الدراسي وهو ما يعكس مدي ترابط هذا الهدف بتحقيق تعميم التعليم الأساسي.

والهدف الثالث والذي يسعي لتحقيق الصحة الجيدة والرفاه من خلال التغطية الصحية الشاملة وتوفير سبل الحصول علي الأدوية واللقاحات الآمنة بأسعار معقولة للجميع، والهدف السادس والذي يسعي إلي حصول الجميع علي المياه النظيفة وتشجيع النظافة الصحية وتوفير المرافق الصحية، والهدف السابع يساهم في تعزيز الصحة من خلال ضمان الحصول علي طاقة نظيفة. أما الهدف الثاني عشر فيعزز الصحة من خلال تقليل النفايات وإعادة تدويرها والتخلص من النفايات السامة والملوثات بطريقة آمنة.

والهدف الثالث عشر فهو أيضاً يسعي إلي تخفيف الآثار الخطيرة الناجمة عن تغير المناخ وانبعاث غازات الاحتباس الحراري. والهدف الرابع عشر يمكن أيضاً أن يعزز الصحة من خلال المحافظة علي الأرصدة السمكية وحماية النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية من التلوث الناتج عن عمليات صرف المخلفات من الزراعة والمدن وقطاع النقل البحري. والهدف الخامس عشر قد يساهم في تعزيز الصحة والتغذية من خلال حماية الأراضي الصالحة للزراعة من التدهور وتوفير الغذاء البشري بالاعتماد علي الزراعة بالإضافة إلي كونها مصدر هام للهواء النقي والمياه، ومن خلال المحافظة علي أنواع وسلالات النباتات والحيوانات.

وهكذا فإن تحقيق الأهداف الدولية للتنمية المستدامة تنعكس بشكل مباشر أو غير مباشر علي تعميم التعليم الأساسي؛ خاصة الأهداف المرتبطة برفع المستوي الاقتصادي الاجتماعي والمرتبطة بتحسين الصحة والتغذية.

المقترحات والتوصيات:

يمكن تقديم مجموعة من المقترحات والتوصيات في ضوء الإجراءات التي تعمل علي استيعاب جميع الأطفال في سن التعليم الأساسي، والاحتفاظ بهم حتي نهاية تلك المرحلة، مع إكسابهم المهارات الأساسية اللازمة كمهارات القراءة والكتابة. وتلك الإجراءات تبدأ من المجتمع خاصة البيئة والأسرة من خلال تحقيق أهدف التنمية المستدامة ثم تمتد إلي المدرسة بكل عناصرها.

وذلك لأن الأطفال خارج نظام التعليم الأساسي هم في الغالب أبناء الأسر ذات المستوي الاقتصادي الاجتماعي المنخفض ومن ثم فإن بيئتهم تعاني الفقر والحرمان والتهميش. لذا كان من الأفضل البدء بمجموعة من الإجراءات المجتمعية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المجتمع قبل الانتقال إلي مجموعة أخري من الإجراءات التعليمية.

١- الإجراءات المجتمعية

تهدف الإجراءات المجتمعية إلي إيجاد الظروف البيئية الملائمة والتي من شأنها تقليل الطلب علي عمالة الأطفال وبالتالي ضمان استمرار الطفل في المدرسة وتتمثل في تحقيق الأهداف الدولية للتنمية المستدامة والتي من شأنها رفع المستوي الاقتصادي الاجتماعي وتعزيز الصحة وتحسين التغذية.

٢- الإجـــراءات التعليميـــة

أما الإجراءات التعليمية فهي ترتبط بعناصر العملية التعليمية، وهذه الإجراءات من شأنها الوصول إلي التعليم الجيد والذي يسعي إليه الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة ألا وهو "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع"؛ وتساهم الأهداف الدولية للتنمية المستدامة في تحقيق الإجراءات التعليمية وذلك من خلال تحقيق النمو الاقتصادي بما يسمح بتوفير الميزانيات اللازمة لتحقيق التعليم الجيد وتكوين المعلم الكفء وإيجاد البيئة التعليمية الملائمة. والشكل التالي يوضح إجراءات تحقيق مؤشرات تعميم التعليم الأساسي:

شكل(٤) إجراءات تحقيق مؤشرات تعميم التعليم الأساسي

الشكل من تصميم الباحث